

جنون الانقلاب إعدامات هزلية "رابعة" تكشف الانتقام من قيادات الإخوان وأبنائهم والإعلاميين



السبت 11 أبريل 2015 12:04 م

أصدر المجرم قاضي الإعدامات الشهير بـ محمد ناجي شحاتة، حكمه اليوم، في هزلية "غرفة عمليات رابعة" بتثبيت حكم الإعدام على د. محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، و13 معتقلا بينهم 2 غيايبا، والسجن المؤبد على 37 آخرين يواجهون ظروف احتجاز غاية في الصعوبة والتنكيل، ما أدى إلى تدهور صحة أغلبهم.

وضمت القضية مجموعة من الصحفيين العاملين في عدد من المؤسسات الصحفية الحكومية والخاصة والمستقلة، وهم: مجدى عبد اللطيف حمودة، وإبراهيم الطاهر السيد وهما صحفيان بجريدة أخبار اليوم، وهانى صلاح الدين "مدير تحرير جريدة اليوم السابع"، وحسن حسنى القبانى "منسق صحفيين من أجل الإصلاح".

ومن شبكة رصد الإعلامية التى تعبرها سلطات الانقلاب أحد أقوى أدوات فضح جرائمهما بحق الشعب المصري، كلا من سامحي مصطفى "المدير التنفيذي للشبكة"، وعمرو فراج "عضو مؤسس بالشبكة"، وعبد الله الفخراني "عضو مؤسس"، ومحمد سلطان نجل الداعية صلاح سلطان "عضو مؤسس بشبكة رصد" ويحمل الجنسية الأمريكية، إضافة إلى مسعد حسين عبد الله البربري "مدير قناة أحرار 25"، ومحمد مصطفى العدالي "مراسل ومذيع بقناة أمجاد الفضائية"، وخالد محمد حمزة عباس "رئيس تحرير موقع إخوان ويب".

أما من المتحدثين باسم الجماعة، د. أحمد عارف "المتحدث الإعلامى باسم جماعة الإخوان"، والمهندس جهاد عصام الحداد "المتحدث الإعلامى للجماعة لوسائل الإعلام الأجنبية"، ومراد محمد على "المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لشركة دلمك للأدوية"، فضلا عن كونه مستشارا إعلاميا لحزب الحرية والعدالة، والذي تساءل في إحدى جلسات المحاكمة عن سبب توجيه تهمة التحريض على حرق الكنائس والأقسام له، موضحا أن سكرتيرة مكتبه مسيحية إضافة إلى أكبر مديرين لشركته في الخليج مسيحيون أيضا.

كما تضم القضية، كلا من: أحمد سبيع "صحفى ومستشار إعلامى لحزب الحرية والعدالة"، وعاطف محمد العيد "أمين الإعلام بحزب الحرية والعدالة بالإسكندرية"، إضافة إلى أحمد أبو بركة، وهو محام وأحد قيادات حزب الحرية والعدالة والتميزه بنشاطها الإعلامي، وجمال نصار، وليد عبد الرؤوف شلبي، ويوسف طلعت محمود عبد الكريم، ومحمد الصنهاوي، وهم "إعلاميون وصحفيون رافضون للانقلاب العسكري".

ويعتبر كذلك الحكم في قضية غرفة عمليات رابعة، انتقاما من أبناء قيادات جماعة الإخوان المسلمين، حيث تم اعتقال سعد خيرت الشاطر وهو "مدير الشركة المصرية لأسواق التوفير- زاد"، لا لشيء سوى أنه نجل المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، نفس الأمر تكرر مع عمر حسن مالك، وهو شاب يعمل كرجل أعمال إلى جوار والده حسن مالك القيادى بالجماعة وأحد كبار رجال الأعمال، حيث تم الزج باسمه في القضية وتمت إحالة أوراقه الجلسة السابقة إلى المفتي ضمن 14 آخرين على رأسهم مرشد جماعة الإخوان، ليصدق ناجي شحاتة على الحكم اليوم، ويقر إعدام الشاب عمر حسن مالك دون أى سبب واضح أو بيئة. أيضا لقي محمد صلاح سلطان نجل الداعية صلاح سلطان، والمضرب عن الطعام منذ قرابة 453 يوما، نفس المصير، حيث حكم عليه بالمؤبد، رغم أنه لم يكن مستهدفا في الأساس وكان المستهدف في حملة الاعتقالات هو والده، حيث استبدلته قوات الانقلاب هو ومجموعة من زملائه بوالده قبل أن يتم اعتقال والده فيما بعد، والذى حصل على حكم بالإعدام أيضا في نفس القضية.